هيئة تلقّي الشكاوى انتهت مدتها

أهالي المفقودين يرفضون التمديد ويصرون على قفل الملف

السبت الفائت ٦ تموز الجاري انتهت المدة المحددة لعمل "هيئة تلقي شكاوى اهالي المفقودين"، بعد تمديد هذه المهلة مرتين، وبات متوقعا ان يرفع رئيسها وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية فؤاد السعد تقريرا بنتائج اعمالها الى مجلس الوزراء .

حتى اليوم لم ينجز التقرير، وربما لن ينجز، إذ قد يلجأ مجلس الوزراء الى التمديد مجددا لعمل الهيئة، وفق ما اكدته مصادر موثوق بها لـ"النهار"، وعزت الامر الى سلسلة معطيات اهمها:

١- ان الاوضاع التي يمر بها البلد حاليا لا تتحمل اعادة فتح ملف صعب وشائك وله مضاعفات سلبية ومؤلمة .

٢- الاوضاع الضاغطة التي تمر بها سوريا، وخصوصاً لناحية اتهامها دولياً بالارهاب وبعدم احترام حقوق الانسان...، تحتم على السلطات المحلية تأجيل فتح ملف المخطوفين اللبنانيين، وخصوصاً ان شقاً اساسياً وكبيرا من هذه القضية يتعلق بها، و"حشرها" الان قد ينعكس سلباً على وضع المفقودين الموجودين .

٣- ان وضع التقرير حاليا يعني اغلاق الملف ووضعه في الدرج، وهذا الامر ليس من مصلحة الاهالي ولا المفقودين ، بل يجب ان يبقى مفتوحا وان تتم معالجته بالطريقة المناسبة والهادئة . ويستحسن وضعه في احوال مؤاتية وافضل سياسيا ووطنيا لكي لا تموت القضية.

وفي اتصال هاتفي اعرب الوزير السعد لـ "النهار" عن رغبته في "عدم اثارة الموضوع الآن واعلاميا، من اجل المصلحة الوطنية ومصلحة الاهالي وذوي المخطوفين على حد سواء. نحن درسنا الموضوع واستمعنا الى الجميع وتلقينا الطلبات والاثباتات ، وسنتصرف بموجبها من دون اعلان وضجة . ونقوم بالاتصالات اللازمة".

اولى وثانية

كيف تم تشكيل هذه الهيئة ولماذا ؟

بعد طول لامبالاة واستهتار من الحكومات المتعاقبة ، شكلت حكومة الرئيس السابق سليم الحص في ٢٠٠٠/١/٢١ "لجنة التحقيق للاستقصاء عن مصير المخطوفين والمفقودين" من ضباط ينتمون الى مختلف الاجهزة الامنية اللبنانية . وبعد ستة اشهر ، اي في اواخر تموز ٢٠٠٠ اعلنت نتائج اعمالها واعتبرت ان "كل المخطوفين والمفقودين الذين مرت على اختفائهم مدة ٤ اعوام وما فوق ، ولم يعثر على جثثهم ، هم في حكم المتوفين . واوصت بالايعاز الى ذويهم مراجعة القضاء المختص لاثبات الوفاة بصورة قانونية (...)" . وشملت اعمال الاستقصاء يومذاك، على ما اكد في حينه رئيسها العميد الركن سليم ابو اسماعيل، ٢٠٤٦ مخطوفا .

ووقع الامر كالصاعقة على الاهالي، وخصوصا ان هذه النتيجة التي توصلت اليها اللجنة جاءت من دون اي تفاصيل او براهين او ايضاحات لملابسات الاختفاء او تعرض للتحريات التي قام بها اعضاؤها حتى توصلوا الى هذا الاقتناع بما يروي غليل الاهالي ويقنعهم، بل ان بعضهم كانوا يملكون ادلة واثباتات على وجود مفقوديهم احياء وخصوصاً في السجون السورية والاسرائيلية ، حتى ان البعض كان يزورهم .

وجاءت الفضيحة الكبرى لتكشف مدى الاستهتار الذي تعامل به الدولة اللبنانية مواطنيها المساكين ، حين اطلقت سوريا في كانون الاول ٢٠٠٠، اي بعد خمسة اشهر فقط ، ٥٤ معتقلا لديها اتبعها مدعي عام التمييز باذاعة لائحة باسماء ٩٥ لبنانيا موجودين في السجون السورية محكومين او قيد المحاكمة . وعند هذا الحد اعتبرت الدولة اللبنانية انها ادت قسطها وانتهت مهمتها ، وحاولت اقفال الملف نهائيا، من دون ان تعتبر انه من اقل واجباتها السؤال عن مواطنيها واستردادهم ومحاكمتهم ، ولا نقول اطلاقهم ، على الاراضي اللبنانية ، اضافة الى التحرك الذي يفترض بها ان تقوم به لدى الهيئات الدولية والمنظمات الانسانية العالمية والدول الصديقة من اجل السؤال عن مصير المفقودين في السجون الاسرائيلية.

الفضيحة

لكن الاهالي رفضوا القبول بالامر الواقع ، وتابعوا رفع قضيتهم الى المحافل الدولية، وخصوصا لجنة حقوق الانسان في منظمة الامم المتحدة . وتحت الضغوط المحلية والدولية اصدر مجلس الوزراء في ٢٠٠١/١/٥ القرار الرقم ٢٠٠١/١ تم بموجبه تشكيل "هيئة تلقي شكاوى اهالي المخطوفين" برئاسة الوزير فؤاد السعد وعضوية رؤساء الاجهزة الامنية ومدعي عام التمييز وممثلين لنقابتي المحامين، حددت مهمتها بـ "تلقي طلبات المواطنين الراغبين في المراجعة بشأن ذويهم الذين يعتبرون انهم ما زالوا على قيد الحياة. وللهيئة، عند الضرورة، ان تسأل بشأن مضمون الطلبات التي تتلقاها مختلف الادارات الرسمية والمؤسسات والهيئات المعنية لتقديم المعلومات التي لديها عن الموضوع (...)".

رفض الاهالي في حينه حصر مهمات الهيئة بتلقي الطلبات، وطالبوا بامرين اساسيين لتأتي نتائج مهمتها ايجابية فاعلة:

١- ان تضم اللجنة ممثلين للجان اهالي المفقودين والمعتقلين ولمنظمات حقوق الانسان الدولية والمحلية.

٢- اعطاؤها الصلاحية القضائية للتحقيق مع كل القوى ، لبنانية او سورية ام غيرها، والتي مارست اعمال الخطف والاخفاء القسري والاعتقال الاعتباطي على الاراضي اللبنانية. لكن الدولة رفضت التجاوب مع هذين المطلبين. والنتيجة " اللانتيجة "التي وصلت اليها اليوم هذه الهيئة، بعد تمديد عملها مرتين ، هو البرهان الساطع على اللاشفافية في تعاطي الدولة في هذه القضية الانسانية بامتياز ، وتقديم الاعتبارات السياسية والمصالح الفردية والشخصية على حقوق الانسان في هذا البلد وحياته ومصيره .

ثلاث فئات

كيف قامت اللجنة بعملها ؟

مصادر ثقة رافقت اعمال اللجنة اوضحت انه بعد تقديم الاستمارات التي بلغت نحو ٨٧٠ شكوى، اجتمع اعضاء اللجنة باصحاب العلاقة ذوي المخطوفين الذين تقدموا بكل ما لديهم من ادلة ومعلومات على وجود مفقوديهم احياء. وتم فرز الاستمارات ثلاث فئات :

١- الاشخاص الذين خطفوا على الاراضي اللبنانية : بعد تكليف الاجهزة الامنية من امن عام وامن دولة وجيش وغيرهما اعطاء المعلومات المتعلقة بهم، تبين انه لا يوجد على الاراضي اللبنانية اليوم مفقودون او مختفون. بل يوجد عدد لا يتجاوز اصابع اليد عند "حزب الله" خطفوا بعد ١٩٩٠ ولا يعرف وضعهم بعد. والسؤال الملح هنا: هل تم سؤال الحزب عن هؤلاء الاشخاص؟ وفي حال اتهامهم بالتعامل مع اسرائيل او اي تهمة اخرى لماذا لا يسلمهم الحزب الى الدولة اللبنانية لتحاكمهم او تحقق هي معهم ؟

٢- الاشخاص الذين يعتقد انهم موجودون في سوريا: ثمة مجموعة من نحو ٩٦ شخصا، غير الذين اعلن صدور احكام بحقهم ، قدم ذووهم ادلة واثباتات وشهوداً ومستندات خطية عن وجودهم احياء ، كما اكد البعض انهم قابلوهم في السجون والمعتقلات السورية، في المرحلة التي سبقت اطلاق اول دفعة في عام ١٩٩٨.

٣- الاشخاص الذين يعتقد انهم موجودون في اسرائيل : ويبلغ عددهم نحو المئتي شخص، وهم غير المعتقلين المعروفين في السجون الاسرائيلية. وقد قدم اصحاب العلاقة صورا او تسجيلات لمقابلات على الراديو او التلفزيون مع اشخاص لبنانيين يقولون سلّموا لنا على فلان وفلان وليس معروفا مكانهم. هؤلاء المفقودون لم تهتم بهم الدولة من قريب ولا من بعيد ، وكانت اسرائيل قد اخذتهم من لبنان وتسلمتهم من احدى الميليشيات عام ١٩٩٠. وتم العثور عليهم بالصدفة بينما كان الصليب الاحمر والهيئات الدولية تفتش في المستشفيات إذ وجدت مجموعة مجهولة ، وبعد التقصي تبين انهم لبنانيون ومرميون في مستشفى عسكري في احد السجون في اسرائيل، وتحدثت عنهم تقارير للجنة الدولية للصليب الاحمر والهيئات الدولية و"هيئة السلام لحقوق الانسان" في اسرائيل ، كما اصدرت منظمة الـ "هيومان رايتس ووتش" تقريرا في اميركا عن هذا الوضع واوردت الصحف العام الفائت ان اسرائيل نقلت بعض الاشلاء من مكان الى آخر. هؤلاء المفقودون لا تملك الدولة معلومات او ارشيف عنهم. ومن احد الامثلة ان احدى الامهات قدمت الى الهيئة صورة التقطتها احدى وكالات الانباء العالمية في عام ١٩٨٢ ظهر فيها ابنها وقد اخذته اسرائيل معها عند خروجها ، ولا احد يعلم عن مصيره حتى الان.

التقرير

وتشير المصادر الى ان الوزير السعد في صدد اعداد التقرير المطلوب وتضمينه الادلة والمعلومات التي قدمها الاهالي ، ونقل الامانة من ذوي المفقودين ، تمهيدا لرفعه الى رئاسة مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب.

تجدر الاشارة الى ان عددا كبيرا من الاهالي ممن قابلوا الهيئة اكدوا ان الاستماع اليهم جرى في معظم الحالات من الوزير السعد وممثل نقابة المحامين عبد السلام شعيب، اما مديرو الاجهزة الامنية فكانوا غائبين في ٩٠٪ من الجلسات. اضافة الى ان هذه الاجهزة لم تقم بأي اعمال للتقصي خارج الاراضي اللبنانية "تطبيقاً للصلاحيات المقررة لها " واقتصر عملها على الاراضي اللبنانية، ودرسوا الاستمارات وحققوا مع اصحابها اي الاهالي ، وليس مع المتهمين. اما في ما يتعلق بالدول فهناك اجراءات محددة ، على مجلس الوزراء ان يقوم بها ويجري الاتصالات بشأنها.

مستمرون

عضو الهيئة المحامي عبد السلام شعيب قال لـ " النهار": "نحن في نقابة المحامين نعمل على موجات اخرى، كما ان الامين العام لاتحاد المحامين العرب مولج هذه القضية. نحن نعمل من ضمن امكاناتنا كي لا نكسر البيض. وقد حيّدت نقابة المحامين هذا الموضوع عن السياسة وادخلته فقط في الاطار القانوني والانساني . وهمنا الاول الان ان يبقى الملف مفتوحا والا يغلق . وانا على اتصال بمنظمة العفو الدولية والفيديرالية الدولية لحقوق الانسان، وهم يتصلون ويسألوننا ونعالج هذا الموضوع بضميرنا ، وليس لنا موقف ضد احد غير اسرائيل لانها عدوتنا ، بل نتعامل باقتناعاتنا ووجداننا. هذه قضية قانونية انسانية وليست سياسية، ونقابة المحامين تعالجها ، وهي مصرة، ونحن مستمرون في متابعتها وحرصاء على جلاء كل ما يتعلق بها من منطلق انساني وقانوني".

من ناحيتها اوضحت رئيسة "لجنة اهالي المفقودين والمخطوفين "ليلى حلواني ان الوزير السعد" وعدنا برفع تقريره الى مجلس الوزراء، وقد شددنا عليه اننا لا نريد التمديد، وطلبنا عدم اللجوء الى تمديد اخر. ونتوجه الى الحكومة لاتخاذ الاجراءات الفورية لوضع ما ورد في التقرير موضع التنفيذ. عندما مددوا سابقا فهمنا ان ذلك لتمييع القضية، لانه ليس هناك قرار بتنفيذ شيء اي انهم لا يريدون ان يسألوا سوريا ولا اسرائيل. وبذلك فهم لم يحققوا داخلياً ولم يسألوا خارجيا، بل اكتفوا بتلقي الشكاوى".

مصير المخطوفين لا يزال مجهولا، وعذاب الاهالي لن تمحوه الايام والنسيان . والسؤال يبقى عن ضمير المسؤولين النائم الذي لا يجرؤ حتى على السؤال عن احياء يموتون.

مي عبود ابي عقل